المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 86 المسلسل : 60

السياسة النفطية في عهد خادم الحرمين الشريفين
استقرار الأسعار وتخفيف المضاربة ووقف الشائعات

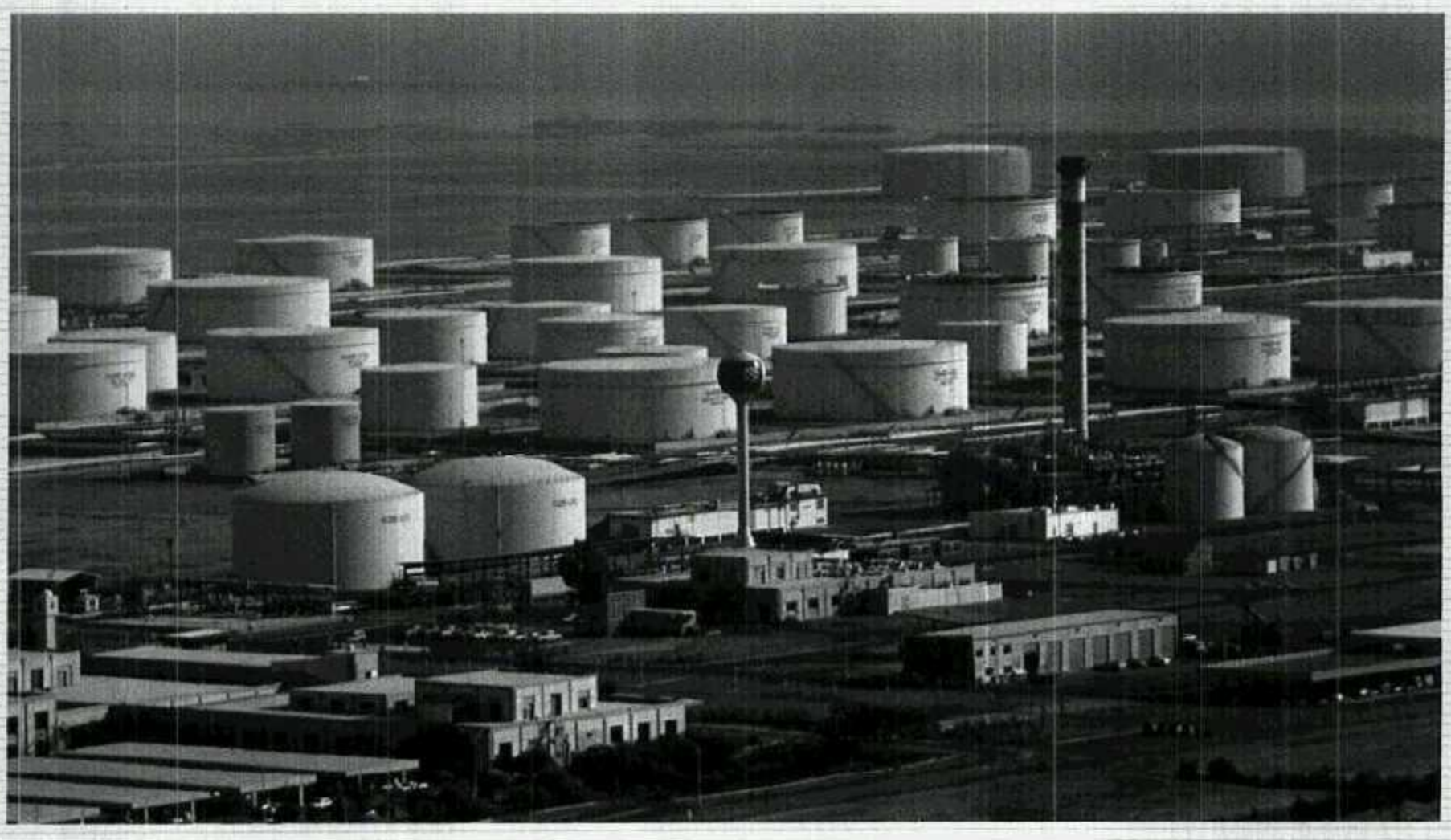

السر سيد أحمد - تورنتو - كندا

■ يرتبط اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بصناعة النفط عبر ثلاث قضايا رئيسية، تتلخص في مبادرة الغاز، تأسيس المنتدى الدولي للطاقة، ورفع الطاقة الانتاجية للسعودية. بعض هذه القضايا يندرج في اطار الساحة المحلية مثل مبادرة الغاز، وبعضها له بعده الدولي مثل أخذ زمام المبادرة لتأسيس المنتدى، كما ان لرفع الطاقة الانتاجية بعده المحلي والاقليمي والدولي، وذلك لارتباطه بتوفير الإمدادات ومن ثم تحقيق قدر من السيطرة على الأسعار وتحسين قدرة الدولة على ادارة عائداتها المالية.

شكل افتتاح المنتدى الدولي للطاقة في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، فرصة ليطرح الملك عبد الله رؤيته بخصوص تطورات السوق النفطية. وتأسيس المنتدى نفسه مؤشر على الصبر والمثابرة وتوفير الدعم كي تتبلور الأفكار من خلال مؤسسات قائمة. ففكرة المنتدى التي طرحها وقتها ولي العهد الأمير عبد الله قبل ثلاث سنوات حصلت على الدعم اللازم من خلال تمويل لإنشاء سكرتارية دائمة للمنتدى بقيمة 16.5 مليون ريال تستضيفها الرياض وتوفر امكانية لمتابعة حوار المنتجين والمستهلكين الذي بدأ منذ عام 1991، وتوفير المعلومات التي تساعد السوق النفطية على تلمس خطواتها مثل البدء في انشاء قاعدة البيانات المشتركة الخاصة بالمنتجين والمستهلكين، وهي ممارسة يعطيها العاهل السعودي أهمية قصوى لما لها من تأثير في تطورات وضع الأسعار ومعرفة موقف الامدادات، الأمر الذي يساعد على تبديد حالة الضبابية في السوق التي تعشش فيها الشائعات والمضاربات.

ففي خطابه الافتتاحي أوضح خادم الحرمين الشريفين ان السعودية جزء من العالم الذي تعيش فيه تتقاسم آماله وتعاني من متاعبه، وأن مصالحها القومية لا تتضارب مع مصالح المجموعة الدولية. ولخص هذه المصالح في هدفين: الحصول على سعر عادل ومعقول لبرميل النفط، وتأمين الامدادات للمستهلكين. وأضاف العاهل السعودي انه كي تكون الجهود المبذولة من قبل المنتجين مثمرة فإن هذا يتطلب من المستهلكين تخفيف حدة المضاربة في الأسواق ووقف حرب الشائعات والمعلومات المغلوطة التي تسهم في دفع الأسعار وبصورة اصطناعية الى أعلى أو أسفل، هذا الى جانب تخفيف العبء الضريبي على مواطني الدول المستهلكة.

على ان هذه الكلمات صحبتها خطوات عملية لترجمتها على أرض الواقع، وعلى رأسها مشروعات رفع الطاقة الانتاجية التي آلت الرياض على نفسها القيام بها، وتتضمن الوصول الى

أرقام أساسية في صناعة النفط السعودية

259.8 مليار برميل	حجم الاحتياطي النفطي القابل للاسترجاع
9.1 مليون برميل يوميا	حجم الإنتاج النفطي اليومي
3.3 مليار برميل	إجمالي الإنتاج من الخام طوال العام الماضي
239.5 تريليون قدم مكعب	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد
7.87 مليار قدم مكعب	إجمالي إنتاج الغاز
2.87 تريليون قدم مكعب	إجمالي الإنتاج السنوي من الغاز
1.1 مليون برميل يوميا	الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي
400.4 مليون برميل	الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي
مريقيب، حلفا، عيبان	الحقول النفطية الجديدة المكتشفة
فزران، مدركة	حقول الغاز الجديدة المكتشفة
212	عدد آبار النفط الجديدة
20	عدد آبار الغاز الجديدة
110	جملة الآبار التي أعيد تأهيلها
84	جملة الآبار التي أعيد تأهيلها على اليابسة
26	جملة الآبار التي أعيد تأهيلها في المناطق المغمورة

المصدر: الكتاب السنوي لأرامكو 2005

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 87 المسلسل : 60

عائدات الدول الأعضاء في منظمة أوبك
(مليارات الدولارات بالأسعار الاسمية)

الدولة	تقديرات عائدات 2005	تقديرات عائدات 2006	تقديرات عائدات 2007
الجزائر	36.0	41.6	41.1
إندونيسيا	(0.1)	(0.6)	10.91
إيران	46.6	50.1	46.5
العراق	23.4	24.9	23.7
الكويت	39.0	44.1	41.1
ليبيا	28.3	31.2	29.9
نيجيريا	45.1	52.7	51.1
قطر	19.1	23.3	23.0
السعودية	153.3	162.0	150.2
الامارات	45.6	53.0	52.2
فنزويلا	37.7	39.4	37.2
الإجمالي	473.1	521.9	495.2

المصدر: ادارة معلومات الطاقة الأمريكية، واشنطون/ يناير 2006

بعض مشروعات رفع الطاقة الإنتاجية بواسطة شركة أرامكو السعودية

اسم المشروع	حجم الزيادة المتوقعة (ألف برميل يوميا)	بداية التشغيل
حرض 3	300	الربع الأول 2006
الخرسانية	500	2007
الشيبة	250-500	2008
(خريص منيفا)	1.2000	2009/2010

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير شركة ارامكو

طاقة انتاجية مستدامة بنهاية العقد الأول من هذا القرن وفي حدود 12.5 مليون برميل يوميا، وذلك تحملا لمسؤولية توفير الامدادات للمستهلكين. وجاء الكشف عن تفاصيل هذه المشروعات وبصورة متكاملة اثناء اللقاء الشهير الذي عقده ولي العهد وقتها الأمير عبد الله مع الرئيس الأميركي جورج بوش في مزرعته في كرافورد، تكساس في ابريل (نيسان) من العام الماضي. وفي ذلك اللقاء تم طرح التفاصيل الخاصة بزيادة الطاقة الانتاجية، خاصة في مجال النفوط الخفيفة التي تحتاج إليها الأسواق، وهي مشروعات تكلف نحو 50 مليار دولار (انظر الجدول المصاحب).

والسعودية هي الأكثر تأهيلا للقيام بهذه المهمة وذلك استنادا الى احتياطياتها النفطية المؤكدة التي تصل الى 261 مليار برميل، تمثل ربع الاحتياطي العالمي المؤكد والموجود من النفط الخام.

ووفقا للمهندس علي النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية، فإن لدى السعودية احتياطيا محتملا يبلغ 100 مليار برميل، اضافة الى 200 مليار برميل أخرى تعتبر نفطا موجودا في المكمن. وبمقارنة نسبة الانتاج وهي في حدود 9.5 مليون برميل يوميا، فإن الموجود من الاحتياطي المؤكد يمكن من الانتاج بهذا الحجم لفترة 80 عاما مقبلة ترتفع الى قرن كامل أو 100 عام اذا أضيف حجم الاحتياطيات الأخرى المحتملة أو تلك الموجودة في المكمن.

فبسبب هذه الاحتياطيات الضخمة، فإن السعودية بصفتها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، أصبحت عمليا البنك المركزي في ما يتعلق بصناعة النفط في العالم، وبالتالي آلت على نفسها ضرورة توفير طاقة انتاجية فائضة في حدود مليون ونصف المليون الى مليوني برميل يوميا كي تشكل صمام أمان أمام حدوث أي انقطاع في الامدادات من دولة اخرى، وهو ما تم تجربيه من قبل بنجاح سواء عند غزو الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويت أو لتغطية العجز في الامدادات الفنزويلية أو النيجيرية الى الأسواق، علما ان الاحتفاظ بمثل هذه الطاقة الانتاجية الفائضة يشكل عبئا ماليا كبيرا.

هذا العبء يمكن تحمله مع توفر موارد مالية تقابل احتياجات الدولة من ناحية وتجعل النفط سلعة منافسة مقارنة ببدائل الطاقة الأخرى، الأمر الذي يعيد الى دائرة الضوء موضوع تسعير برميل النفط. وفي واقع الأمر فإنه ومنذ الانهيار السعري الأخير في عام 1998، فإن الرياض أخذت زمام المبادرة والدعوة الى اجتماع سري نتج عنه الاتفاق على برنامج للتحول من استراتيجية زيادة الحصة في السوق الى تعظيم العائدات من خلال وضع سقف انتاجي وتحديد الحصص لكل دولة عضو في الـ «أوبك». وعبر مفاوضات ماراثونية تمكنت الرياض من الحصول على موافقات من كل من إيران وفنزويلا، أكثر أعضاء «أوبك» ثقلا ونفوذا، جاءت أحيانا بتضحية بسيطة على حساب حصة السعودية، لكن مقابل الالتزام الصارم بالحصص المقررة، وشملت الصيغة كذلك ادخال المكسيك وهي دولة منتجة للنفط وليست عضوا في المنظمة لتقود مع السعودية وفنزويلا جهودا لخفض الانتاج ودعم الأسعار من خلال الحصول على التزامات من المنتجين الآخرين خارج «أوبك». ونجحت هذه الصيغة في تحقيق درجة عالية من الانضباط تجاوزت 85 في المائة ودفعت الى مضاعفة الأسعار ثلاث مرات في غضون عام واحد.

ثم جاءت الزيادة القوية في الطلب بسبب الانتعاش في الاقتصاد الأميركي والصيني والآسيوي عموما مع بروز للعوامل الجيوسياسية والأمنية والخوف من انقطاع الامدادات ليرفع الأسعار الى فوق 70 دولارا للبرميل. ونتيجة لهذا يقدر ان تكون الدول الأعضاء في «أوبك» قد حققت عائدات مالية العام الماضي في حدود 473.1 مليار دولار، بزيادة 43 في المائة عما حققته عام 2004، ويقدر لها أن ترتفع هذا العام الى 521.9 مليار (انظر الجدول).

أما على الجبهة الداخلية، فإن أبرز البصمات التي وضعها خادم الحرمين الشريفين انما تتمثل في مبادرة الغاز، التي تعود جذورها الى عام 1998 وابان زيارة له الى الولايات المتحدة، اذ تم استدعاء مجموعة من مديري كبريات الشركات النفطية الأميركية، حيث طرح عليهم سؤالا بقوله ان النفط لعب دورا رئيسيا في بناء العلاقات السعودية الأميركية. وانه اذا كان تطور الأمور دفع الى خروج الشركات من الصناعة النفطية السعودية، فكيف يمكن لها أن تلعب دورا مجددا بما يلائم مصالح وظروف الطرفين؟ أدى هذا الطرح الى البدء في عمليات استكشاف لما يمكن عمله وهو ما تلخص اخيرا في مبادرة الغاز.

فالسعودية حددت أهدافها في السعي الى استغلال الاحتياطيات الموجودة لديها من الغاز المصاحب وغير المصاحب لتوفير اللقيم اللازم للتوسع في صناعة البتروكيماويات وتحلية المياه وتوفير الكهرباء. والشركات وجدت ان الفكرة تتيح لها موطئ قدم في الدولة ذات الاحتياطي النفطي الأكبر في العالم. ووصل الأمر الى تبلور مقترحات حول ثلاثة مشروعات رئيسية في عام 2001، الأول جنوب الغوار وتولت قيادة الكونسورتيوم «أكسون/ موبيل» بحصة 35 في المائة في المشروع الضخم الذي قدرت كلفته بنحو 15 مليار دولار، بينما حصلت شركة شل على حصة 25 في المائة، وبريتش بتروليوم على 25 في المائة، «وأرامكو» على 15 في المائة. أما المشروع الثاني فأطلق عليه مشروع البحر الأحمر، وقادته أيضا «أكسون/ موبيل» بحصة 60

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 88 المسلسل : 60

وجهة الصادرات النفطية السعودية من النفط الخام خلال عام 2005

الشرق الأقصى	49.7
الولايات المتحدة	18.6
البحر المتوسط	9.4
أوروبا	7.7
مناطق أخرى من العالم	14.6

وجهة الصادرات السعودية من المنتجات المكررة

الشرق الأقصى	53.1
أوروبا	11.1
البحر المتوسط	5.7
الولايات المتحدة	3.4
مناطق أخرى من العالم	23.7

وجهة صادرات سوائل الغاز الطبيعي السعودي

الشرق الأقصى	58.8
البحر المتوسط	10.4
الولايات المتحدة	2.0
أوروبا	0.7
مناطق أخرى	27.2

المصدر: الكتاب السنوي لأرامكو 2005

في المائة، بينما حصلت كل من «أوكسيدنتال وماراثون» على 20 في المائة لكل منهما في المشروع الذي قدرت كلفته بأربعة مليارات دولار. وأخيرا مشروع الشيبة، حيث حصلت شل على نصيب 40 في المائةوتوتال 30 في المائة، ومثلها لشركة كونوكو في المشروع، الذي قدرت كلفته أيضا بأربعة مليارات دولار.

لكن المفاوضات التفصيلية للمضي قدما في المشروعات تحطمت على صخرتي تقديرات حجم الاحتياطيات من الغاز الموجود الى جانب الدور الذي تلعبه «أرامكو»، ثم نسبة العائد على الاستثمار الذي كانت تطالب به وتتوقعه الشركات الأجنبية. ونتيجة للخلافات التي تفاقمت تم إلغاء هذه المشروعات رغم الاتفاقات المبدئية التي تم التوصل اليها.

الصادرات والأسواق الآسيوية

والملاحظة الأساسية في هذا كله: انه رغم ان المبادرة جاءت من خادم الحرمين الملك عبدالله نفسه وطرحت لأول مرة على شركات أميركية، ورغم التوصل الى اتفاقات مبدئية، الا ان العاهل السعودي ترك الأمر للفنيين لدراسة المشروعات والتوصل الى اتفاقات موفرا لهم الدعم الكامل حتى لدرجة الغاء الاتفاقات المبدئية والاستعاضة عنها بأخرى تلبي مصالح البلاد.

ومن ثم قامت أرامكو بإعادة النظر في المشروعات وجعلها أقل حجما وأكثر تركيزا على الجانب الهايدروكاربوني وأبعاد جوانب تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية منها ثم اعادة طرحها مرة ثانية. وفي يوليو (تموز) 2003، تم التوصل الى اتفاق مع شركة «رويال دتش/ شل وتوتال» للعمل في مربعي 82 . 85 قرب الشيبة في الربع الخالي في المشروع الذي يكلف مليارى دولار وبحصة 40 في المائة «لشل»، و30 في المائة «لتوتال»، ومثلها «لأرامكو»، التي دخلت بديلا عن «كونوكو فيليبس».

وفي يناير (كانون الثاني) 2004، تم التوصل الى اتفاق مع شركة «لوك أويل» الروسية للتنقيب عن الغاز الغير مصاحب في مربع (ب-1)، كما أعلن عن التوصل الى اتفاق مع شركة «صينوبيك» الصينية للعمل في مربع (ب). ويلاحظ في هذه القائمة خلوها من أي شركة أميركية واقتصارها على شركات نفطية أوروبية وآسيوية.

وفي واقع الأمر، فإن هذا التوجه يتسق مع حقائق السوق، حيث أصبحت الصادرات النفطية تتجه الى الأسواق الآسيوية بأكثر مما تتجه الى أوروبا أو الولايات المتحدة (انظر الجدول). وتم تعميد هذا الاتجاه بالزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الى الصين والهند مطلع هذا العام، وهي أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي الى الصين، الأمر الذي يشير الى تحولات يمكن أن تكون لها أبعادها الاستراتيجية سياسيا واقتصاديا ■